الأنباء
الخميس 25 اكتوبر 2012

تقرير البورصة اليومي

الأسهم الرخيصة دفعت مؤشرات السوق لمواصلة الارتفاع وسط عزوف عن «القيادية»

تواجد محدود داخل قاعة التداول (أسامة أبوعطية)

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على مواصلة الارتفاع على مستوى كل مؤشراته لليوم الثاني على التوالي منذ اندلاع الأحداث السياسية التي شهدتها الكويت أخيرا، وجاء هذا الارتفاع على وقع النشاط الذي شهدته مجموعة من الأسهم الرخيصة في كثير من القطاعات وسط حالة من العزوف عن الأسهم القيادية.

وواصل المؤشر السعري ارتفاعاته بمقدار 25,8 نقطة دفعته لمستوى 5770 نقطة وهو مستوى دعم ايجابي بعد الخسائر التي تعرض لها المؤشر على مدار 5 جلسات متتالية خسر خلالها كثيرا من مستويات الدعم، أما المؤشر الوزني فشهد ارتفاعا بمقدار 1,09 نقطة ارتفع بها لمستوى 406,5 نقاط، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 3,2 نقاط جعلت المؤشر ملامسا لمستوى 9780 نقطة بإقفاله عند مستوى 979,08 نقطة.

واتسمت تعاملات الجلسة بالتذبذب الواضح في الأداء مع جنوح للارتفاع في أغلب فترات التداول، حيث استهل السوق تعاملاته في آخر جلسات هذا الأسبوع على ارتفاع طفيف نتيجة نشاط عدد من الأسهم الرخيصة والمتوسطة ومنها المستثمرون وأنوفست وغيرها من هذه النوعية من الأسهم، ومع مرور الوقت زادت وتيرة الشراء نسبيا وهو ما أدى إلى زيادة مكاسب المؤشر السعري، ولكنه بحلول الساعة الحادية عشرة والنصف بدأت عمليات تصريف على هذه الأسهم وغيرها من الأسهم التي نشطت في الفترة الأخيرة، وكانت الأسهم التابعة لمجموعتي المدينة وايفا من الاسهم التي تراجعت بشكل لافت، وهو ما أدى إلى تقليص مكاسب المؤشر ثم جنوحه للتراجع، وفي المقابل كان هناك تذبذب في أداء المؤشرين كويت 15 والوزني مع جنوح للتراجع وضعف ملحوظ في كميات الأسهم المتداولة، غير أن هذه الأسهم شهدت تحسنا ملحوظا قبل الإغلاق.

عمليات التسييل في آخر جلسة قبل العطلة وراء تراجع معدلات القيمة بنسبة 47٪

وبسبب العزوف عن الأسهم القيادية والثقيلة وتداولها بكميات محدودة تراجعت القيمة الإجمالية للتداول بشكل كبير لدرجة أنها لم تتجاوز مستوى 6 ملايين دينار حتى الساعة الثانية عشرة، وهو أمر منطقي على اعتبار ان جلسة أمس هي الأخيرة قبل بدء عطلة عيد الأضحى المبارك وهي عطلة طويلة إلى حد ما، وبالتالي فإن العزوف عن الأسهم القيادية والتركيز على الأسهم الرخيصة يعد أمرا منطقيا.

وشهدت لحظات الإقفال نشاطا ملحوظا على مستوى كل المؤشرات وهو ما أدى إلى ارتفاعها وإغلاقها على اللون الأخضر للجلسة الثانية على التوالي وهو ما يضفي نوعا من الثقة لدى جموع المتداولين بأن السوق استوعب الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 25,8 نقطة ليصل إلى مستوى 5770,34 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,45٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 1,09 نقطة بنسبة ارتفاع 0,27٪ ليصل إلى مستوى 406,53 نقاط، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 3,25 نقاط ليغلق عند مستوى 979,08 نقطة بارتفاع نسبته 0,33٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 161,8 مليون سهم نفذت من خلال 2834 صفقة قيمتها 10,03 ملايين دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعا ملحوظا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة بلغت 37٪، وانخفضت الصفقات بنسبة 34٪، وكذلك تراجعت القيمة الإجمالية بنسبة 47,06٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 3,4 ملايين دينار بنسبة تشكل 33٪ من الإجمالي، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 1,2 مليون دينار تمثل 11,9٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت 5 شركات على 60,1٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 40,2 مليون سهم تشكل 24,8٪ من إجمالي التداولات.

واستمر تصدر سهم تمويل الخليج قائمة أنشط التداولات على جميع المستويات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية التعاملات 40,2 مليون سهم تقريبا نفذت من خلال 294 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 1,3 مليون دينار، مع استقرار للسهم عند مستوى 32,5 فلسا.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي المواد الأساسية، الصناعية، السلع الاستهلاكية، والرعاية الصحية، والبنوك، والتأمين، والعقار، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، وتراجعت مؤشرات 3 قطاعات هي النفط والغاز، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، ولم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

25.8
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,45٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 1,09 نقطة بنسبة ارتفاع 0,45٪، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 3,25 نقاط بنسبة ارتفاع 0,33٪.

161.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة 10,03 ملايين دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 33٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم تمويل الخليج على 11,9٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

9
قطاعات ارتفعت مؤشراتها في جلسة أمس، تصدرها قطاع المواد الأساسية بواقع 14,1 نقطة، وتراجع مؤشرات 3 قطاعات تصدرها قطاع الخدمات الاستهلاكية بمقدار 0,73 نقطة.

في ظل غياب الإجراءات التطمينية من قبل الجهاز التنفيذي لإدارة الملف الاقتصادي

«الاستثمارات»: الصورة قاتمة للمستقبل المنظور لأداء السوق

قال تقرير شركة الاستثمارات الوطنية ان سوق الكويت للأوراق المالية قد عاد في تداولات هذا الأسبوع الى المربع الأول واقفل عند مستوى 5,770 نقطة بعد ان كان قريبا من كسر حاجز المقاومة 6,000 نقطة والاستقرار فوقه قبل أسبوع واحد فقط تمهيدا لتفاعله ونموه بصورة تلقائية مع عملية البناء المفترضة للجانب الاقتصادي والأداء التشغيلي لشركاته للحاق بالركب الإقليمي والعالمي.

واستدرك التقرير: «ان الأزمات المتعاقبة والتي تشهدها الساحة السياسية كانت كافية لإحباط تلك المحاولات اذ يبدو ان الجانب الاقتصادي لا يحوز أهمية قصوى من قبل الجهاز التنفيذي للدولة والذي يقع على عاتقه رسم السياسات ومن ثم العمل على تحقيقها وبعد ذلك مكافأته او معاقبته حسب نجاحه او اخفاقه وبالتالي تصويب خطة العمل ومن ثم المضي قدما، وهو الأمر الذي ترتب عليه تآكل كبير في رصيد عامل الثقة الذي يوليه المستثمرون في وضع السوق المالي الذي أصبح متروكا كساحة خصبة للعمليات المضاربية وحدها دون توجهات استثمارية تذكر سواء من قبل المؤسسات او الأفراد المحلية والأجنبية، وهو امر ينبغي النظر فيه بجدية كبيرة، ورأى التقرير ان الصورة تبدو قاتمة للمستقبل المنظور لأداء السوق في ظل غياب إجراءات تطمينية من قبل الجهاز التنفيذي في إدارة الملف الاقتصادي للدولة بما يحيط به وشركاته من اخطار العمل المتعددة سواء لحالة الاحتقان السياسي المحلية او الإقليمية، وسط غياب تام لخطط إدارة الأزمات لها على الأقل في الجانب المعلن للجمهور وهي يجب ان تكون كذلك، وهو ما ولد حالة من تقلص الطموح في إجراء توقعات الأداء وذلك الى تمني التقلص بمعدلات الانخفاض او ثباتها على الأقل، وهو مؤشر خطير يجب التعامل معه بجدية.

وأشار الى أن مؤشر الكويت 15 أقفل بنهاية تداول الأسبوع الماضي عند مستوى 4,535,4 نقطة بانخفاض قدره 73,0 نقطة وما نسبته 1,6٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي الموافق 18 أكتوبر 2012 والبالغ 4,608,4 نقطة، وانخفاض قدره 31,0 نقطة وما نسبته 0,7٪ عن نهاية عام 2011.

وأشار الى أن أسهم المؤشر قد استحوذت على نسبة 84,0٪ من اجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الاسبوع الماضي ونسبة 68,1٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي.

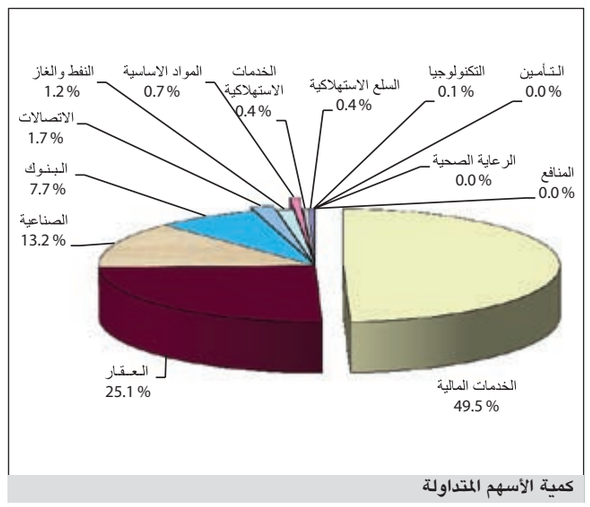

كمية الأسهم المتداولة

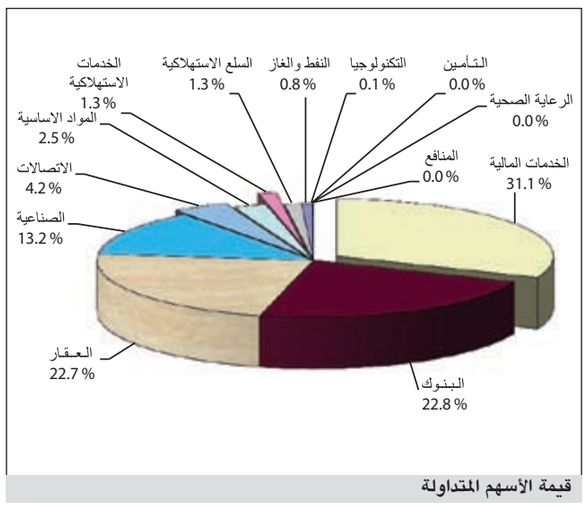

قيمة الأسهم المتداولة

وأفاد التقرير أن المؤشر السعري للسوق قد أقفل عند مستوى 5,770,3 نقطة بانخفاض قدره 139,6 نقطة وما نسبته 2,4٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 5,909,9 نقطة، وانخفاض قدره 43,9 نقطة وما نسبته 0,8٪ عن نهاية عام 2011.

فيما أقفل المؤشر الوزني للسوق عند مستوى 406,5 نقاط بانخفاض قدره 5,7 نقاط وما نسبته 1,4٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 412,2 نقطة، وارتفاع قدره 0,9 نقطة وما نسبته 0,2٪ عن نهاية عام 2011.

وأقفل مؤشر الكويت 15 عند مستوى 979,1 نقطة بانخفاض قدره 8,9 نقاط وما نسبته 0,9٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 988,0 نقطة، وانخفاض قدره 20,9 نقطة وما نسبته 2,1٪ عن بداية المؤشر في 10 مايو 2012.

مؤشرات التداول والأسعار

وقال التقرير انه خلال تداولات الأسبوع الماضي انخفض مؤشر المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسبة 13,3٪ و14,5٪ و11,7٪ على التوالي، ومن أصل الـ 199 شركة مدرجة بالسوق تم تداول أسهم 161 شركة بنسبة 80,9٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق وارتفعت أسعار أسهم 25 شركة بنسبة 15,5٪ فيما انخفضت أسعار أسهم 107 شركات بنسبة 66,5٪ واستقرت أسعار أسهم 29 شركة بنسبة 18,0٪من إجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق ولم يتم التداول على أسهم 38 شركة بنسبة 19,1٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي، علما بأن عدد الشركات الموقوفة عن التداول 11 شركة بنسبة 5,5٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي.

القيمة السوقية

واشار التقرير الى انه بنهاية تداول الأسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 28,24 مليون دينار بانخفاض قدرة 392 مليون دينار وما نسبته 1,4٪ مقارنة مع نهاية الأسبوع قبل الماضي والبالغة 28,63 دينارا وانخفاض قدره 1,12 مليون دينار وما نسبته 3,8٪ عن نهاية عام 2011.

الأداء العام للسوق

وأفاد التقرير بأن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملاته الأسبوع الجاري على انخفاض في أدائه وذلك مقارنة مع أدائه خلال الأسبوع الماضي حيث تراجعت مؤشرات السوق العامة (السعري –الوزني–NIC50ـ ـ كويت 15) بنسب بلغت 2,4٪ و1,4٪ و1,6٪ و0,9٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة لأداء المتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة – الكمية – عدد الصفقات) والتي تراجعت هذا الاسبوع بنسب بلغت 11,7٪ و13,3٪ و14,5٪ على التوالي، هذا وقد بلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال الاسبوع 21,7 مليون دينار بالمقارنة مع متوسط 24,5 مليون دينار للأسبوع الماضي.

القطاعات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة

واضاف التقرير ان قطاع شركات الخدمات المالية استمر بالمرتبة الأولى للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 27,0 مليون دينار بنسبة 31,1٪من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وذلك من خلال تداول 513,0 مليون سهم بنسبة49,5 ٪ موزعة على 7,857 بنسبة 43,6٪.

وتقدم قطاع البنوك إلى المرتبة الثانية للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 19,8 مليون دينار بنسبة 22,8٪من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وذلك من خلال تداول 79,9 مليون سهم بنسبة 7,7٪ موزعة على 1,717 صفقة بنسبة 9,5٪.

بينما تراجع قطاع شركات العقار إلى المرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 19,6مليون دينار بنسبة 22,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وذلك من خلال تداول 260,1 مليون سهم بنسبة25,1٪ موزعة على 4,537 صفقة بنسبة 25,2٪.

الشركات الأكثر نشاطاً

ولفت التقرير الى ان بيت التمويل الكويتي تقدم إلى المرتبة الأولى للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 5,7 ملايين دينار وذلك من خلال تداول 172,8 مليون سهم موزعة على 1,481 صفقة.

وتقدمت شركة المخازن العمومية إلى المرتبة الثانية للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 5,0 ملايين دينار وذلك من خلال تداول 10,4 ملايين سهم موزعة على 316 صفقة.

كما تقدمت شركة المباني إلى المرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 4,9 ملايين دينار وذلك من خلال تداول 4,3 ملايين سهم موزعة على 181 صفقة.

«هيئة الأسواق» تصدر تعليمات حول التعامل في أسهم الشركات الملغى إدراجها

أصدرت هيئة اسواق المال امس قرارا حول كيفية التعامل في اسهم الشركات الملغى ادراجها في سوق الكويت للاوراق المالية، وجاء في القرار رقم 17 لسنة 2012م أنه بعد الاطلاع على القانون رقم 7 لسنة 2010 تم: تعديل المادة الاولى من القرار الاداري رقم 8 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2012/4/2 بشأن «التعامل في اسهم الشركات الملغى ادراجها في سوق الكويت للاوراق المالية لتصبح على النحو التالي:

لا يجوز اجراء اي تعامل خارج قاعة التداول بيعا وشراء او نقل الملكية لأسهم اي شركة الغت الهيئة ادراج اسهمها في سوق الكويت للاوراق المالية (السوق)، الا بعد ان يقوم مجلس ادارة هذه الشركة، او من له الحق في ذلك – وفور الغاء الادراج – بدعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد، وان يتضمن جدول اعمالها بندا لإطلاع المساهمين على قرار الهيئة ولمناقشة كل من اسباب الغاء الادراج والوضع المالي للشركة.

ويستثنى من حظر نقل ملكية الاسهم المشار اليها اعلاه الحالات التالية:

نقل الملكية نتيجة الارث والوصية.

نقل الملكية نتيجة حكم قضائي.

نقل الملكية من وإلى أو بين المحافظ المدارة من قبل الشركات المرخص لها شريطة ان يكون النقل لصالح مالك الاسهم الاصلي.

اي حالة اخرى تقررها الهيئة.

النفط الكويتي يتراجع إلى 105,47 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي تراجع في تداولات اول من أمس 85 سنتا ليستقر عند مستوى 105,41 دولارات للبرميل مقارنة بـ 106,32 دولارات في تداولات اليوم السابق.

واستمر تراجع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية اول من أمس وسط مخاوف في شأن صحة الاقتصاد العالمي التي تلقي بثقلها على جاذبية الاصول المرتبطة بالنمو.

في موازاة ذلك تراجعت معنويات الاسواق العالمية عقب خفض وكالة التصنيف «موديز» التصنيف الائتماني لاقليم «كاتالونيا» اضافة الى أربع مناطق أخرى في اسبانيا مساء الاثنين الماضي عقب تراجع السيولة ووسط توقع أن تطلب الحكومة المركزية الحصول على مساعدات العام المقبل.

وفي بورصة نيويورك التجارية تم تداول عقود الخام الخفيف الحلو تسليم ديسمبر عند مستوى 88,38 دولارا للبرميل خلال التعاملات الاوروبية متراجعا بنسبة 0,3٪.

وانخفض مزيج برنت تسليم ديسمبر بـ 1,72 دولار ليصل الى مستوى 107,72 دولارات للبرميل في حين تراجع الخام الأميركي تسليم ديسمبر 2,60 دولار الى 86,05 دولارا للبرميل.

«الكويتية ـ الصينية»: الاقتصاد الصيني يستعيد عافيته بفضل النمو التجاري

قال تحليل صادر عن الشركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية ان الاقتصاد الصيني شهد خلال شهر سبتمبر انتعاشا في حجم الصادرات وذلك على الرغم من المخاطر المستمرة التي يسببها التراجع العالمي. وكان التحسن أكبر من المتوقع، حيث توقع المحللون أن يبلغ معدل نمو الصادرات 5,5٪ فقط على أساس سنوي، لكنه بلغ 9,9٪ على أساس سنوي، مقارنة بنمو بلغ 2,7٪ في أغسطس على أساس سنوي. والواردات كذلك شهدت تعافيا بعد تراجعها في شهر أغسطس، نتيجة لتحسن الطلب على سلع مثل الحديد الخام والنحاس، مما يشير إلى تحسن الاقتصاد الصيني. وقد توسع فائض الميزان التجاري الصيني بمليار دولار أميركي ليصل إلى 27,7 مليار دولار في سبتمبر. وعلى الرغم من كون هذا الارتفاع مؤقتا، إلا أنه يدل على أن الصين لن تشهد انخفاضا حادا هذا العام، ويعتمد ذلك على قوة الطلب العالمي، وإذا ما أدى ارتفاع الواردات إلى زيادة الاستثمارات.

وتبلغ نسبة واردات مجموعة الثلاث (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان) من الصين 40٪ من إجمالي الصادرات الصينية. وبينما تكافح الولايات المتحدة لإحراز نمو اقتصادي قوي، ويعاني الاتحاد الأوروبي من مشكلته العالقة مع الديون، وتقلصت الصادرات الصينية لهذه الدول بمعدل 5,6٪ على أساس سنوي في أغسطس، لكن في الشهر الماضي، خففت البنوك المركزية لهذه الدول المتقدمة من سياساتها النقدية على نحو منتظم، فيسر البنك المركزي الأوروبي من موقفه تجاه شراء السندات الحكومية، وقدم البنك المركزي الأميركي برنامجا جديدا للشراء بدعم الرهون العقارية، وهو ما يعرف التخفيف الكمي الثالث، ومددت اليابان برنامجها لشراء الأصول، وعززت هذه الإجراءات من المشاعر الإيجابية، التي أدت بدورها إلى ارتفاع قصير في أسواق الأسهم وإلى تحفيز الطلب، مما خفف من تقلص الصادرات إلى مجموعة الثلاث (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان) ليصل إلى 1,9٪ على أساس سنوي في سبتمبر، والأهم من ذلك عند النظر إلى مكونات الميزان التجاري الصيني هو التغير في الاقتصادات العالمية التي تتعامل تجاريا مع الاقتصاد الصيني. ويتضح ذلك في ارتفاع نسبة الصادرات إلى دول غير مجموعة الثلاث (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان)، من نسبة 9,4٪ على أساس سنوي إلى 19,2٪ على أساس سنوي في سبتمبر.

ويقيس الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والواردات للدولة، فعندما تشهد الدولة فائضا في ميزانها التجاري فهذا يعني أنها دولة مصدرة، أي ان قيمة صادراتها تفوق قيمة وارداتها. والاقتصاد الصيني أحد أكثر اقتصادات آسيا اعتمادا على التجارة، حيث يعتمد على الصادرات في رفع معدل النمو، لكن النمو المتباطئ في الدول أدى إلى انخفاض نمو قطاع الصادرات.